لعطف الفعلية على مثلها بالنظر الى ما بعد اما باعتبار نفسه فالمختار الرفع مع غير الطلب لسلامته عن التقدير وانما قال مع غير الطلب احترازا عن نحو قام زيد واما عمرا فاكرمه فان النصب فيه مختار نظرا الى الجملة الواقعة جوابا باعتبار نفسها وهو مقتض لرجحان النصب من حيث ان الرفع يلزمه جعله الطلب خبرا للمبتدا كما سبق **واذا المفاجاة** نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو لان المختار في اذا الفجائية كون الجملة التي تليها اسمية كما صرح به المؤلف في بحث الظرف وهذا سالم من الاعتراض الذي يرد على ابن الحاجب فانه حكم باختيار الرفع في الاسم الواقع بعدها في الاشتغال فاقتضى جواز النصب مرجوحا وصرح في باب الظروف بلزوم المبتدا بعدها فاقتضى عدم جواز النصب اصلا ومحاولة الشراح للجواب عن التناقض لا تخلوا عن ضعف واعلم ان النصب على الاشتغال في الاسم الواقع بعد اذا الفجائية فيه ثلثة اقوال قيل يجوز مطلقا وقيل يمنع مطلقا بناء على انها لا تليها الا الجمل الاسمية وقال الاخفش وتبعه ابن عصفور يجوز في نحو اذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد قال ابن هشام في المغني ووجهه عندي ان التزام

١٧٢

الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين اذا الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد يحصل الفرق بذلك اذ لا يقترن الشرط بها **وتساويا** اي الرفع والنصب **في العطف على جملة ذات وجهين** هي الاسمية الصدر والفعلية العجز نحو زيد قام وعمرا اكرمته لاجله انما تساويا لحصول المشاكلة رفعت او نصبت اذ في الرفع عطف اسمية على مثلها وفي النصب عطف فعلية على مثلها **ونحو الزانية والزاني فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والا فالمختار النصب** هذا الكلام برمته عبارة الكافية ولا يخفى ان الاية تتراءى بحسب الظاهر انها من هذا الباب لان الواقع فيها اسم بعده فعل مشتغل بما لابس ضميره ولو سلط عليه لنصبه والفاء لا يمنع العمل كما لم يمنع في وربك فكبر لكن القراء السبعة متفقون على الرفع فسعى النحاة في ابداء وجه يخرج الاية من باب الاشتغال فقال المبرد الفاء بمعنى الشرط يعني ان هذا الكلام باعتبار المعنى جملة ابتدائية مبتداها اسم موصول لانه بمعنى التي زنت والذي زنا وجيء بالفاء في الخبر للدلالة على السببية كما في قولك الذي ياتيني

Copyright © King Saud University